أوهام حول "انتقام الجغرافيا"

أنس القاضي
كاتب صحفي
anas.q.y2016@gmail.com

عنوان الكتاب: انتقام الجغرافيا
ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير
الكاتب: روبرت ديفيد كابلان.
ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي
اسم الدورية: عالم المعرفة
مكان النشر: الكويت
الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
تاريخ النشر: ٢٠١٢م
عدد الصفحات: ٤٤٠ صفحة.

هـل يمكـن أن تتـوطن الديمقراطيـة، وتنضـج فـي البلـدان الناميـة فـي دول القـارة الأفريقيـة والشـرق الأوسـط، علـى غـرار أوروبا؟ أو أن هنـاك تحـدياً جغرافيـاً يُعيقهـا؟ سـؤالٌ كهـذا معرفـةُ إجابته مُلحّة، بعد أن أضحت الديمقراطية كتطور اقتصادي ثقـافي سياسـي حاجـة لهـذه الشـعوب لإدارة شـأنها الـذاتي، وللاسـتقرار والأمن الدولي. وهل يمكن من خـلال الجغرافيـا السياسـية التنبـؤ بالتطورات على المستوى الدولي، ونحن نشهد حالة توتر دوليـة، وحرب باردة تسخن بؤر منها كما في العراق وسوريا واليمن؟؛

يحاول الصحفي الأمريكي (روبوت د. كابلان) الإجابـةَ عـن كـل هذه الأسئلة في كتابه (انتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا الخرائط عـن الصراعات القادمة والمعركة مـع القـدر؟)، وهـوَ يلقـي الضـوء مـن منظور الجغرافيا لقراءة التطورات الراهنة في العالم.

إن الجغرافيا هي في الأصل مكان الصراع الدولي، كما أنها إناء محتوى الممارسة البشرية، ومن المؤكد أنها تلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، بما يُعرف بالمصالح والعلاقات الجيوسياسية، وتجاهل دور الجغرافيا يجعل من أي قراءة ناقصة؛ إلا أن قراءة الاجتماعي والثقافي والسياسي انطلاقاً من الجغرافيا، وإعطائها الدور الحاسم، والسقوط في الحتمية الجغرافية، واعتمادها كمنهج شمولي للمعرفة، وتبرير التدخلات الخارجية والحروب والبؤس والتخلف بتضاريس أراضي الدول؛ أمرٌ فيه مغالطات وغير واقعي، وهو ما يسقط في مؤلف هذا الكتاب كثيراً، وما سندرسه كموضوعات منفصلة في هذه القراءة.

شـهدَ العـالم القـديم إمبراطوريـات عظمـى، دول هـذه الإمبراطوريـات ناهضـة حاليـاً كـدول قوميـة، كإيران بحضارتها الفارسية، وتركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية. المنطـق الجغرافـي يحكـم اتصـالها بجوارهـا الـذي كـان مسـتعمراً فيمـا مضـى كـدول بعلاقات التبعية القديمة ذاتها، لكن منطق وروح العصر يرفض مثل هذه الأحكام، وإعادة

التاريخ أمر مستحيل، وهوَ ما يرى الكاتب خلاف ذلك.

واستناداً إلى الطبيعة الجغرافية، فإن القاريين مثل الروس، ما زالوا خطراً على الديمقراطية في أوروبا، وعلى الجمهوريات السوفياتية السابقة. فيما الصين التي تعد قارية وبحرية معاً تمثل خطراً على دول الهند الصينية، ودول إمبراطورية المغول السابقة، بل وتمثل الصين خطراً على الديمقراطية في أمريكا ذاتها، حيث إن الصين ستصبح عما قريب قوة بحرية عظمى، تنافس البحرية الأمريكية الحامية للديمقراطية كما يستنتج المؤلف.

تشكَّل من بعد التراجعِ السوفياتي نظام عالمي قائم على الأحادية القطبية، وعولمة الشركات العابرة للقارات، حاملة ريح الحضارة الغربية، وتحدث الكُتاب اللبراليون عن صحوة (أوروبا الوسطي)، وضرورة أن يسهم العالم الغربي في معالجة الدول التي كانت جزءاً من المعسكر الاشتراكي السابق، وإخضاع أي دول متمردة كالعراق وكوريا الشمالية، وعلى هذا الأساس؛ تمت التدخلات الغربية تحت شعارات الديمقراطية والتدخلات الإنسانية، وبحسب هذا الفهم؛ يعتبر من مؤيدي التدخل الأمريكي في البلقان والبوسنة وكوسوفو والعراق، وبأن هذه التدخلات امتداد لصحوة أوروبا الوسطي، وللإيثار اللبرالي الأمريكي في السعادة للعالم.

ولم تصدق الوعود إذ إن صراعات الإثنية تفجرت في يوغوسلافيا، وتصاعد للإرهاب والطائفية في العراق، ومازال الكُتاب اللبراليون يدافعون عن مثل هذه التدخلات كما مؤلف هذا الكتاب؛ إذ يعتبرون أن سقوط حائط برلين - الذي رمز لتقسيم العالم إلى معسكرين - يجب أن يُسقط أي حواجز عالمية؛ لتسود الحضارة اللبرالية القائمة على الأحادية القطبية والاحتكار، لا مضامين اللبرالية الحقة القائمة على الحرية والمنافسة والديمقراطية، كما كانت أبان الثورة الصناعية، وقبل كومونة باريس ١٨٧١م.

وبما يُشبه التدخل الإنساني في دول البلقان والعراق؛ فالعدوان على اليمن يُعدُّ امتداداً لهذه الهبات الأمريكية، فهو من أجل الشرعية ضد الجماعات العسكرية الغير نظامية، كما يفهمون، مع ملاحظة أن المؤَلف - ومن منطق الحتمية الجغرافية - بالغ في المخاطر اليمنية على السعودية، بما يُفهم كإيعاز أو تلويح للعدوان، أو دفاع مسبق عنه؛ إذا علمنا بأن هذا الكتاب صدر في العام ٢٠١٥م.

الجغرافيا والحروب الأهلية والاستبداد

يستهل المؤلف مقدمته بجواب مُفترضاً أنه المدخل إلى حل استفهاماتنا بقوله: "ثمة مكان جيد لفهم الحاضر، ولطرح المسألة حول المُستقبل، وهو أديم الأرض، مع السفر فوقها بأبطأ ما يُمكن".

من أول جملةٍ في مَؤلَفَهُ؛ يُقدم لنا كابلين مذهبه الفلسفي في معالجة القضايا، والزاوية التي يَرقبُ ويفسر منها الأحداث التاريخية وتنبؤات المُستقبل. يتبع المؤلف مذهب الحتمية الجغرافية، ويراوح ما بين المنهج الجيوسياسية والجغرافيا السياسية[١]، إلى الديموغرافيا[٢] ونظرية مالتوس[٣] حول السُكان.

طُرحت الحتمية الجُغرافية بمثابة تفسير شامل للتطور الاجتماعي والسياسي في أواخر القرن التاسع عشر، وفي أوائل القرن العشرين، وكانت الحتمية الجغرافية بمثابة أساس نظري لمختلف النظريات الجيوسياسية العدوانية التي سلّمت بها الفاشية النازية.

يبدأ المؤلف من العراق، كأول الأمثلة التي يوردها لدعم أطروحاته، انطلاقاً من خصوصية إقليم كردستان العراق الذي تحيط به الجبال، معطياً تفسيراً لعدوان نظام صدام حسين استناداً إلى هذه الخصوصية الجغرافية بقوله: "في أواخر ثمانينات القرن العشرين، وبسبب غضبه من الحرية التي منحتها هذه الجبال للأكراد على مدى عقود

١ – الجيوسياسية والجغرافيا السياسية: الجيوسياسية تعني: السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. والمصالح الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعالاً في أوسع مساحة من العالم، مع الدول التي لديها مصالح جيوسياسية في ذات الموقع، فقد تصبح تابعة، أو تصون استقلالها عبر سياستها هذه ومقدرتها على دعم سياستها اقتصادياً وعسكرياً، كما أن المصالح الجيوسياسية أصبحت تقود تحالفات إقليمية وعالمية، ولم تعد محصورة بسياسة الدولة وحدها. أما الجغرافيا السياسية؛ فتعني: تأثير الخصائص الجغرافية للبلد في سياسة الدولة، من حيث استخدام ثروات البلد وقواه الطبيعية والبشرية في تحديد تلك السياسة الخارجية والداخلية لهذه الدولة.

٢ – الديموغرافيا: هي نظرية علم السُكان، المصطلح مشتق من اللغة اليونانية، بمعنى وصف البشر، وهي علم يهتم بدراسة الخصائص السكانية، من حيث توزيع الأفراد على مجموعة معدلات نسبية، مثل: الولادة، والوفاة، والفئة العمرية، والمرحلة الدراسية، ومن حيث هوياتهم الثقافية والدينية وأصولهم العرقية. وهذه النظرية مهمة في السياسة، بدراستها في إطار علم الاجتماع، وتظل عاجزة عن تقديم أجوبة سياسية واضحة دون دراسة الخصائص السكانية انطلاقاً من علاقاتهم الاجتماعية بالتضافر مع انتماءاتهم الثقافية والعرقية، لا فقط التركيز على خصائصهم الثقافية والعرقية.

٣ – نظرية مالتوس: تعود للفيلسوف الإنجليزي (توماس مالتوس)، وتدرس هذه النظرية عدم تناسب النسبة السكانية، مع كمية الطعام الذي يتم إنتاجه؛ أي تزداد أعداد السكان في العالم بكميات أكبر من كمية الإنتاج الغذائي، مما يؤدي إلى حدوث أزمة في الغذاء. مما يجعل مالتوس يستنتج أنه من الضروري الموازنة بين عدد السكان، في تنظيم نسب الولادة في الدول التي تعاني من مشكلات الغذاء. أو حتى في الحروب والكوارث الطبيعية، التي يمكن أن تقوم بمهمة إبادة الفائض البشري، فيما فعلياً؛ منشأ الفقر ليس ازدياد عدد السكان، بل الاستغلال والاحتكار لطبقات في المجتمع على حساب الطبقات الأخرى.

وقرون؛ قرّر صدام في النهاية شن هجوم واسع النطاق على كردستان التي أسفرت عن مقتل ما يقدر بنحو (١٠٠) ألف من المدنيين. ومن الواضح أن الجبال لم تكن محددة؛ لكنها عملت بالفعل بمنزلة ستارة خلفية - أو الحقيقة الأصلة - لهذه الدراما المأساوية، وبسبب هذه الجبال؛ انفصلت كردستان الآن فعلياً عن الدولة العراقية إلى حدٍ كبير".

عسكرياً سنجد أن جبال كُردستان تعطي الأكراد حماية جغرافية، أما عزو المؤلف عدوان صدام على إقليم كردستان، استناداً إلى الجبال التي تحيط بهِ، وتعطيه (الحرية)؛ فهو تفسير غير موضوعي، إذ يجعل الحرب نتاج أمزجة وأحاسيس شخص (صدام حسين)، نافياً عن الحرب طابعها الاجتماعي السياسي، متجاهلاً المصالح الاقتصادية في الإقليم الغني بالنفط، وجاهلاً - أيضاً - أيدلوجية نظام البعث، وهي القومية العربية الشوفينية المعادية للقوميات الأخرى. هذه الحيثيات التي أحاطت بالواقعة بديهي معرفتها؛ إلا إن كان تجاهلها متعمداً لدعم وجهة نظرة الجغرافي، وتحميل الجغرافيا ما لا تحتمل من الممارسات البشرية، وجعلها محددة للمصير الإنساني!

وامتداداً لأطروحاته حول الدكتاتورية؛ يدخل المؤلف في المذهب الديموغرافي؛ ليفسر الدكتاتورية بالجغرافيا والسكان متعددي الأعراق، يقول المؤلف: "أدى صعود الحضارة في العراق القديم إلى ظهور أشد الأنظمة الاستبدادية قسوة من أجل درء التفكك من الداخل ...، ولذلك نجد تلغث فلاسر (القرنين الحادي عشر والثاني عشر ق.م)، وآشور ناصر (القرن التاسع ق.م)، وسناحاريب (السابع والثامن ق.م)، وغيرهم من الملوك، والذين اشتهروا بالقسوة وجنون العظمة وعمليات الترحيل الجماعي التي ارتكبت باسمهم، وقد استمر هذا النمط حتى بلغ ذروته في عهد صدام حسين، وهو النمط الذي ساد في منطقة معرضة للغزو والتشرذم، والتي تطلبت طوال فترات طويلة من التاريخ مستويات من الطغيان".

واضحٌ أن المؤلف يعتبر التاريخ تكراراً لأحداث خلقتها الجغرافيا التي جعلت كل حكام العراق مستبدين، وصولاً إلى صدام حُسين، الذي هو - أيضاً - ضحية في كونه مستبداً، فالجغرافيا التي حكمت غيره قَدرت مصيره، فيما الاستبداد علمياً يُفسر منشأه الظروف الاجتماعية السياسية العامة والذاتية الخاصة التي جعلت من هذا الشخص على

رأس نظام دكتاتوري. إن المؤلف الذي يجعل من الجغرافيا هي قدر المصير البشري؛ يقع في خطأ منهجي متناقضاً مع فلسفته في حديثه عن فترة في العراق شهدت نوعاً من الديمقراطية، وكفت عن إنتاج الدكتاتوريين، يقول المؤلف: "ولكن مرة أخرى ينبغي على المرء أن يتجنب الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج الضيق. على سبيل المثال فما بين ١٩٢١م، و١٩٥٨م؛ شهد العراق نظاماً برلمانياً جيد الأداء على نحو متواضع الأمر الذي كان من الممكن أن يستمر لو تغيرت الظروف قليلاً".

وحين نأتي لنبحث من كان الحاكم في هذه الفترة؛ سنجد أنها فترة الوصاية البريطانية على العراق، مما يعني ضمنياً أن الاستعمار بمقدوره تغيير رأي الجغرافيا، وجعلها حاضنةً للديمقراطية! وكادت العراق تصبح ديمقراطيةً؛ لولا ثورة التحرر الوطني! وهذا تسويق غير بريء للاستعمار، ومن أجله تراجع قليلاً عن الحتمية الجغرافية واعتبرها ضيقة!

الجغرافيا والثقافات والأيدولوجيات

لا يجعل المؤلف من الجغرافيا حاسمة في خلق النظم السياسية ديمقراطية أو دكتاتورية فقط، بل يذهب إلى ما هوَ أبعد من ذلك، إلى المسألة الثقافية، وتلاقح الحضارات متحدثاً عن الخصائص المتوهمة لقدره الجبال على ردع الأفكار، يقول: "تمثل الجبال قوة واقية، فكثيراً ما توفر الحماية ضمن ممراتها الضيقة لحضارات الشعوب الأصلية، ضد أيدولوجيات العصرنة الشرسة، التي كثيراً ما ابتليت بها السهول، على الرغم من أنها (أي الجبال) وفرت في عصرنا الحاضر ملاذاً للمقاتلين الماركسيين وعصابات المخدرات".

لنتجاهل تجّار المخدرات الذين يُمكن أن يوجدوا في أي التضاريس، فنشاطهم اقتصادي بحت. إن السؤال الذي لم يستطع المؤلف الإجابة عليه هو: لماذا مثلت الجبال ملاذاً للمقاتلين الماركسيين؟ كيف وصلت هذه الثقافة الشيوعية إلى الجبال، وبالطبع الجبال ليست صخوراً، بل قرى؛ أي حواضن اجتماعية للمقاتلين الماركسيين. والإجابة على استفساره وتعجبه، هي أن الجبال لم تحم سكانها من مد الحضارة الرأسمالية، القائمة على استغلال الشركات الاحتكارية للجماهير، بما فيهم في الأرياف الجبلية، وبالتالي فالنتيجة الموضوعية أن توجد الأيدلوجية النقيضة للرأسمالية في كل مكان

يصل إليه الأسلوب الرأسمالي، وليس بوسع الجغرافيا أن تقف حيال ذلك.

والمؤَلف لا يُخفي انحيازه لليبرالية (أيدلوجية الرأسمالية)، وبالتالي توظيف نظريتهُ عن الجغرافيا في خدمة الطبقات التي تعبر عنها اللبرالية. وفي حديثة عن الشيوعية واللبرالية في مكان آخر يقول: "إن الشيوعية على الرغم من كونها امتداداً للنزعات الاستبدادية داخل المسيحية الأرثوذكسية الشرقية، وبالتالي إهانة لليبرالية؛ فإنها كانت تمثل أيدلوجية خاصة بالغرب الصناعي. أما النازية - أيضاً -؛ فقد برزت بوصفها آفة أصابت الغرب الذي كان يعيش التضخم والتحول السريع إلى العصرنة".

ومجدداً يقع في خطأ وتناقض، وهو يوصف الظواهر الاجتماعية السياسية؛ فهوَ يعتبر النازية آفة أصابت الغرب الذي كان يعيش التضخم والتحول السريع إلى العصرنة البرجوازية؛ أي إنه يعطي النازية كظاهرة اجتماعية سياسية عسكرية أساساً مادياً في الغرب، وهو بهذا صادق، فقد عبرت النازية عن صعود البرجوازية القومية الألمانية الطامعة ببلدان العالم: مواد خام، أسواق، تصريف منتجات.

أما الشيوعية بالنسبة للمؤلف فليست ظاهرة اجتماعية خلقها الواقع الاقتصادي والاجتماعي مع موجة العصرنة البرجوازية الاستغلالية بنزعتها الاستعمارية، بل يرى الشيوعية امتداداً للاستبداد داخل المسيحية المحصورة في الجغرافيا الشرقية؛ أي أن الشيوعية نتيجة للجغرافيا، وهذا معناه أن الشيوعية لا يجب أن تتواجد في الدول الواقعة في الغرب، كما أن معناه أن التجارب الشيوعية الاستبدادية في الشرق استبدادية؛ لأنها في الجغرافيا الشرقية (الملعونة) التي يمتد بها الاستبداد القديم!

الجغرافيا والعلوم والأفكار السامية

"خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قبل وصول العلوم السياسية باعتبارها تخصصاً أكاديمياً، كانت الجغرافيا علماً محترماً، وإن لم تتخذ شكلاً رسمياً على الدوام، والذي كثيراً ما يتم خلاله التفكير في السياسة والثقافة والاقتصاد من حيث علاقتها بخريطة التضاريس، ووفقاً لهذا المنطق المادي؛ تكتسب الجبال والقبائل أهمية أكبر من عالم الأفكار النظرية، أو بالأحرى؛ فإن الجبال والرجال الذين يخرجون منها؛ تمثل الدرجة الأولى من الواقع، أما الأفكار؛ فمهما كانت باعثة على السمو ومعززة؛ فهي تأتي في المرتبة الثانية".

يتحدث المؤلِف كيف أن الجغرافيا كانت فيما مضى قبل تخلق العلوم السياسية الاجتماعية، علماً شمولياً لمعرفة الثقافة والسياسة والاقتصاد، وهذا صحيح؛ إنما غير المعقول هو أن نفهم من خلال الجغرافيا الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العصر الراهن، وننطلق منها إلى الأحكام السياسية، ونقيم منها السياسة الخارجية، كما كانت التجربة البشرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فما قاله المؤلف عن محورية الجغرافيا كعلم شمولي فيما مضى؛ يُدينه، ولا يدافع عن مذهبه الجغرافي الذي يُريد إعادته كنظام معرفي اليوم، وهي دعوة رجعية ومتخلفة تخفي بشكل أو بآخر مصالح استعمارية.

أما في حديثه عن الجبال والرجال؛ فهو يقع في المادية المبتذلة والمذهب الميكانيكي في الفلسفة، فما هو معروف اليوم بأن العلاقة جدلية بين الإنسان والطبيعة، بين الرجال والجبال، فالإنسان يُغير الطبيعة ويغير من نفسه أيضاً، كما أن الطبيعة تؤثر على الإنسان، إلا أن انفصال الإنسان عن الطبيعة بدماغه وقدرته على الاختيار الحر؛ يمنحه القدرة في التغلب على مؤثرات الطبيعة، ويستغلها بصالحة مع تطور الآلات، من الآلات اليدوية حتى آلات السبرنتيك التي تملك دماغاً (كمبيوتري) تدير نفسها بنفسها، فلا يبقى الإنسان مستعبداً للطبيعة، كباقي الكائنات الحية التي تعتبر جزءاً من الطبيعة لا تملك أي استقلال عنها، وتحكمها روابط بيولوجية (غرائزية)، فتأقلمت مع الطبيعة، وتكيفت معها دون أن تغير من الطبيعة، وتعيش بحرية بمقدار تحررها من الطبيعة، كما يفعل الإنسان.

كما أن أفكار الإنسان لا تظل رهناً للجبال وللطبيعة، فدخوله في علاقات اجتماعية اقتصادية مع جماعته البشرية في البيئة المعينة، ومع الجماعات البشرية الأخرى؛ يُغير من طبيعة أفكاره ويطورها. فكيف في عصرنا الراهن الذي اندمجت فيه البشرية في علاقاتها العولمية، ولم تعد جماعات مفصولة ومعزولة في الجبال والأودية.

وإذا كان الكاتب يطرح أن الخرائط تجيب عن أسئلتنا اليوم، فيجب وبالضرورة أن يدرك أن إنسان اليوم قارئ الخرائط، يختلف كثيراً عن الإنسان القديم، مع تغير واقع الحياة الاجتماعية في عصرنا الراهن، التي تطور على الدوام من التجربة البشرية وتؤنسن البشر. وإن كانت فعلياً قوانين الأمم المتحدة كمنظمة عالمية - ما زالت

القوى الإمبريالية تنتهكها -؛ إلا أن وجودها في دفاعها عن السيادات الوطنية وحقوق الإنسان؛ يعد مكتسباً ودليلاً على تطور البشرية، بل إن الابتزاز التي تقوم بها المنظمات الإنسانية العالمية وبالتحديد الغير محايدة؛ يُعتبر تقدماً، فما قبل الأمم المتحدة وعصبة الأمم كان الاستعمار والإرهاب والإجرام مباحاً في العلاقات الدولية وجزءاً من العُرف البشري! لا يَبتز ولا يستفز! والقيم الإنسانية السامية، التي تنادي بها الأمم المتحدة حالياً موجودة في التجربة الإسلامية، كوثيقة المدينة المنورة وعهد الإمام علي لمالك بن الأشتر، ولم يكن منشؤها أوروبا الوسطى!

الجغرافيا وتبرير التدخلات الخارجية

إن أخطر ما في الكتاب عموماً، وما ذُكر تحت فصل (انتقام الجغرافيا) هو التوجه الرجعي والنزعة الاستعمارية التي يُبديها، ويبرر لها المَؤلف، الذي كان جزءاً من الجهاز الاستشاري للإدارة الأمريكية. يُنكر المساواة بين الشعوب انطلاقاً من الجغرافيا، بقوله: "تمثل الخرائط دحضاً للمفاهيم نفسها المتعلقة بمساواة ووحدة الجنس البشري؛ لأنها تذكرنا بجميع البيئات المختلفة للأرض".

وهل هناك أشد رجعية من هذا التصريح بأفضلية قانون الغاب، والبقاء للأفضل الذي يدور بين الكائنات الحية ليطبق في العلاقات الاجتماعية، فلا تنمو الحداثة والإنسانية إلا في جغرافيا ما يُسميها (أوروبا الوسطى) وأمريكا وبريطانيا، فيما تظل شعوب أفريقيا والشرق الأوسط ودول البلقان والجزر الكورية ودول الخليج الكاريبي في أمريكا اللاتينية عرضة للاستعمار والتخلف والتدخلات الخارجية التي يُسميها بـ (التدخلات الإنسانية)؛ لأن هذه الدول والأمم عليها أن تكون ضحايا الجغرافيا (المُنتقمة).

فأوروبا الوسطى بحسب تعريفه كان الحديث عنها في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين والذي ما زال يؤمن به إلى اليوم لفرط ما تغزل بها في كتابه: "يعني القول بأنها ثقافة تتألف في حد ذاتها، من جغرافية راسية رسوخ سلسلة من الجبال .... وقد قيل بأن ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر كانت جميعها تمثل جزءاً من أوروبا الوسطى، وبالتالي لم يكن ينبغي تسليمها إلى سجن الدول الشيوعية".

كانت الرغبة في التوسع بين المعسكرين الشرقي والغربي ملموسة في تلك الفترة واقعاً كجزء من صراع عالمي اقتصادي سياسي، فيما هو يجعله صراع جغرافيات؛ إذ لا

يُريد أن يُسلم الجغرافيات الديمقراطية (الجميلة) إلى الأنظمة الشيوعية (القبيحة). فعلاوةً على تخليص هذه الجغرافيات (الجميلة) بالقوة من (القُبح الشيوعي)، فتوجهه السياسي الذي يخدمهُ يُريد أن يصبغ هذه التدخلات العدوانية عليها بمسحة إنسانية، بقوله: "لا يُمكن فصل التوق إلى انقاذ المسلمين في البوسنة وكوسوفو عن التوق إلى استعادة أوروبا الوسطى، سواءً باعتباره مكاناً حقيقياً أو متصوراً بصورة مؤثرة، والذي سيُظهر كيفَ أن الأخلاق الإنسانية في نهاية المطاف هي ما يقدس الجَمال".

ويجاهر المؤلف بلا إنسانية هذه التدخلات بقوله: "لكن التدخلات الإنسانية في تسعينيات القرن العشرين لم تكن غافلة عن الصراع حول السُلطة"، مضيفاً: "وهكذا، وفي وجود أوروبا الوسطى، كنجم هاد في الطريق إلى الجنوب الشرقي، ابتداءً من البوسنة مروراً بكوسوفو، ومنها إلى بغداد. وبطبيعة الحال؛ فإن العديد من المثقفين الذين أيدوا التدخل في البوسنة قد عارضوه في العراق أو تشككوا في جدواه على الأقل، لكن ذلك لم يثن المحافظين الجدد وغيرهم عن تصميمهم".

ويردف: "مِثال ميونخ بلغ ذروته في الاستعدادات للتدخلات العسكرية المتأخرة؛ لكنها فعالة لحلف الناتو في البوسنة في العام ١٩٩٥م، وفي كوسوفو في العام ١٩٩٩م. حاول أولئك الذين عارضوا تدخلاتنا في البلقان طرح القياس التشبيهي المنافس لفيتنام؛ لكن هذه الورطة لم تقع من قبل مطلقاً، كانت فيتنام في تسعينات القرن العشرين هي المكان الذي طرد فيه شبح فيتنام إلى الأبد".

يبدو الانتقال من مثل إلى مثل دراماياً في هذه الصفحات، فيما تعتريه نشوة التدخلات العدوانية، وبما أن شبح ورطة فيتنام سقط؛ فإن مزيداً من التدخلات الخارجية أصبح وارداً بالنسبة لهم، يقول المؤلف مفاخراً: "كنت أيضاً من مؤيدي الحرب في العراق سواءً في الصحافة المطبوعة أو كجزء من المجموعة التي حثت إدارة بوش على شن الغزو".

ويضيف: "كنت مراسلاً صحفياً في العراق خلال الثمانينات، حيث شهدت كيف كان العراق في عهد صدام أشد قمعاً من سورية في ظل حكم الأسد، ولذلك صرت عازماً على التخلص من صدام .... فلم يكن صدام مجرد دكتاتور، بل طاغية يبدو أنهُ آت مباشرة من بلاد ما بين النهرين العتيقة (بلاد الدكتاتوريين كما يريد أن يصورها

المؤلف) والذي يشبه في أعين الكثيرين هتلر أو ستالين، والذي يمتلك كما كان يُعتقد أسلحة للدمار الشامل، وفي ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل في ضوء ميونخ؛ لم يكن التاريخ ليغفر لنا أبداً؛ إذا لم نتخذ الإجراءات اللازمة".

ورغم تهليل الكاتب لغزو العراق، ومن أجل الهروب من حقيقة أن العراق لم تتقدم بغزوهم لها في٢٠٠٣م، ولم تخطُ نحو الديمقراطية الغربية، بل قامت عوضاً عن ذلك الجماعات الإرهابية الوهابية، فإنه يرد السوء إلى العراق (الجغرافيا الملعونة، والشعب الجحيمي)، قائلاً: "إن الواقعي ينظر إلى تاريخ العراق نفسه، كما يتضح من خلال خرائطيته وكوكبات المجموعات العرقية المكونة له، وليس من منظور التعاليم الأخلاقية للديمقراطية الغربية، لمعرفة أي نوع من المُستقبل سيكون العراق قادراً على تحقيقه بمجرد سقوط نظام شمولي".

الجغرافيا والديموقراطية

يقع المؤلف في أخطاء فادحة من الناحية العلمية، بربط ظواهر اجتماعية سياسية منشؤها التقدم الإنساني كالديمقراطية بالجغرافيا، فعلى فرض وجود روابط بين الجغرافيا والسياسة الخارجية القائمة على العداء - مع أن الجغرافيا لا تبررها -؛ إلا أن ربط الديمقراطية بالجغرافيا هو ما لا يُمكن، كما أن مفهوم الديمقراطية، هناك خلاف حوله بين اللبراليين والماركسيين. إنه يحيل كل القضايا إلى الجغرافيا؛ لأنها ثابتةٌ لا تتغير، وبالتالي فهوَ يريد تكريس الأوضاع العالمية القائمة على الأحادية القطبية والتوسع الاستعماري الغربي، يقول المؤلف: "أما بريطانيا من الناحية الأخرى؛ فلكونها مؤمنة ضمن حدودها مع توجه محيطي، فقد تمكنت من تطوير نظام ديموقراطي قبل جيرانها، وإقامة علاقات خاصة عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتشارك معها نفس اللغة"، ويضيف: "لقد منح العالم الطبيعي أفريقيا كثيراً مما يتعين عليها أن تجابهه في طريقها إلى الحداثة".

ويطرح أن الازدهار الأمريكي الديمقراطي وديمومته، يعود لعامل الجغرافيا، متجاهلاً أساس التطور الموضوعي الأمريكي منذ استقلالها عن بريطانيا وتطور الاحتكارات الذي لعب فيها دوراً كبيراً الرأسمال الخارجي، والقوى العاملة المهاجرة، واستغلال العبيد والسُكان الأصليين، وإقامة الولايات المتحدة على أنقاضهم وأجسادهم، وينقل المؤلف ما

كتبه المؤرخ كيغان بقوله: "أن أمريكا وبريطانيا لا يمكنهما امتلاك زمام الريادة في مجال الحريات سوى لأن البحر حماهما من أعداء الحرية الملتصقين بالأرض".

إنه يصور الإنسان بشكل بدائي، يوقف الزمن عند الطبيعة للبدائية؛ ليحاكم سياسة العصر الراهن استناداً إلى هذه التصورات الجغرافية والطبائع البدائية للجماعات البشرية القديمة. رغم ما تنشأ من تغيرات وتطورات في ميادين الاقتصاد والسياسة والأيدولوجيا وفي وسائل الحرب ذاتها.

اليمن والسعودية!

بما يُمكن اعتباره تبريراً مستقبلياً للعدوان على اليمن، أو تمهيداً سياسياً له، يُبالغ المؤلف في الخطر الذي تمثله الجغرافيا اليمنية والإنسان اليمني على المملكة العربية السعودية، بتصوير الإنسان اليمني كائن قبلي بدائي لديه رغبة الاجتياح وإطلاق النار كما خلقته الجِبال، متجاهلاً أن واقع العلاقة بين البلدين هو الذي يجعل من اليمن خطراً على السعودية أو أماناً لها، فالسياسة (القديمة ـ الراهنة) التي تتبعها السعودية تجاه اليمن القائمة على تمزيقه وتفتيته وإبقائه ضعيفاً بدون مؤسسات مُفقراً، هو ما يخلق الخطر، فيما لو تعامل مع اليمن باحترام متبادل ودعمت بقاءه موحداً، فلن يمثل خطراً؛ إذ إن الخطر ليس فقط أفضلية جغرافية، بل مُعطى سياسياً اجتماعياً يُسهم البشر في خلقهُ، لا لعنة جغرافية، كما أن علاقة المملكة بشعبها الذي يجعلها ضعيفة من الداخل هوَ ما يُمثل خطراً عليها، فلو تماسكت من الداخل ما عُدت اليمن خطراً عليها بهذا الشَكل المُبالغ فيه؛ إذ تحضر الأخطار من حولها ومن مخيلتها حول اليمن والعراق وإيران لواقع ضعفها الداخلي، ومستنداً على معرفته بالجغرافيا وتقارير العسكريين الأمريكيين، يقول المؤلف: "لن أنسى أبداً ما قالهُ لي خبير عسكري أمريكي في العاصمة اليمنية صنعاء "في اليمن هناك أكثر من عشرين مليون شخص مكافح، ذوي عقلية تجارية، مسلح تسليحاً جيداً، وكل منهم يعمل بكل جد مقارنة بجيرانهم السعوديين. إنها المُستقبل، وهوَ ما يُصيب الحكومة في الرياض بالقلق"، ويضيف: "إن الخطر الأساسي على المملكة العربية السعودية، المرتكزة على نجد هوَ اليمن؛ فعلى الرغم من أن اليمن لا تملك سوى ربع مساحة أراضي المملكة العربية السعودية، فإن سكانها يبلغون الحجم نفسهُ تقريباً؛ بحيث يقع القلب الديموغرافي البالغ الأهمية لشبه الجزيرة العربية في

الركن الجنوبي الغربي الجبلي منها". ويختم مبالغاته في خلاصة أقرب إلى التهديد منها إلى التحليل: "خلاصة القول أنهُ في شبه الجزيرة العربية يبقى في جنوب غرب البلاد ذي الكثافة السكانية العالية هو المنطقة التي تكون المملكة العربية السعودية فيها غير حصينة بالفعل: فمن هنا تتدفق الأسلحة، والمتفجرات، والمخدرات، وأوراق القات عبر الحدود اليمنية. إن مستقبل اليمن المزدحم بسكانه وذوي الطبيعة القبلية سيمارس دوراً كبيراً في تحديد مستقبل المملكة العربية السعودية، وربما كانَ ذلك متعلقاً بالجغرافيا أكثر مما يتعلق بالأفكار".